مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
ONLINE ISSN : 2572-5386 … PRINT ISSN : 2226-1419
website : www.muthjaes.net
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

الإمكانات والتحديات لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في المصارف الليبية والعراقية/دراسة مسحية

سيف الدين أمجد إسماعيل [a] * ، سعاد عياش علي أمعرف [b]
جامعة الموصل/ كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2021/3/22
تاريخ التعديل :2021/4/11
قبول النشر :2021/4/11
متوفر على الأنترنيت:2021/9/19

الكلمات المفتاحية :
معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9)
المصارف الليبية
المصارف العراقية
إمكانية تطبيق (IFRS9)
تحديات تطبيق (IFRS9)
قيد الثقافة التنظيمية

الملخص

يهدف البحث الى بيان الإمكانات المتوافرة في القطاع المصرفي العراقي والليبي من اجل تطبيق معيار (IFRS9) فضلا عن الوقوف على اهم التحديات التي قد تواجه تطبيق ذلك المعيار في تلك المصارف، كما يهدف البحث الى الوقوف على التباين الموجود في تلك الإمكانات والتحديات في العراق وليبيا، ولتحقيق هذه الأهداف تم صياغة واعداد استمارة استبيان من قبل الباحثين تضمنت اربعة ابعاد لإمكانية التطبيق وخمسة لاهم التحديات التي تقف امام ذلك التطبيق، وشملت عينة البحث ثمانية مصارف عراقية وسبعة مصارف ليبية اذ تم استرداد (185) استمارة صالحة للتحليل من مجموع الاستمارات الموزعة على المحاسبين والاداريين في تلك المصارف خلال العام 2020، وتوصلت الدراسة الى ان هناك اتفاق بين افراد عينة البحث على أهمية توافر الموارد المادية والبشرية والتقنية الى جانب دعم الجهات الخارجية الحكومية في تعزيز تطبيق معيار (IFRS9) في المصارف العراقية والليبية، فضلا عن وجود مجموعة من التحديات تقف عائقا في إنجاح هذا التطبيق وان اهم تلك التحديات هو قيد التكلفة، كما توصلت الدراسة على وجود تباين ما بين المصارف العراقية والليبية من حيث إمكانات التطبيق في حين لا يوجد تباين بين تلك المصارف من حيث التحديات، واصى الباحثين بضرورة تكثيف الجهود في المصارف لانجاح تطبيق (IFRS9) فيها.

CC

Possibility and Challenges of Implementing the International Financial Reporting Standard (IFRS9) in Libyan and Iraqi Banks / Survey Study

SAIFALDIN AMJAD ISMAIL [*a] , SUAD AYASH ALI AMARIF [b]
University of Mosul-Iraq / Economics College- Sirte University-Libya.

Abstract

The research aims to show the available potentials in the Iraqi and Libyan banking sector in order to implement the (IFRS9) standard. In addition, it aims to identify the most important challenges that may face the application of that standard in those banks, and the disparity in those applicability and challenges in Iraq and Libya. To achieve these goals a questionnaire form has been set by the researchers including four dimensions of applicability and five of the most important challenges facing that application. The research sample includes eight Iraqi banks and seven Libyan banks. (185) valid forms for analysis have been retrieved from the total of the forms distributed to accountants and administrators in those Banks during the year 2020. The research has concluded that there is an agreement among the members of the research sample on the importance of the availability of material, human and technical resources, in addition to supporting government external bodies in promoting the application of the (IFRS9) standard in Iraqi and Libyan banks. In addition , there is a set of challenges that hinder the success of this application. The most important of these challenges is the cost constraint. The research also has found that there is a discrepancy between the Iraqi and Libyan banks in terms of application capabilities, while there is no difference between these banks in terms of

* Corresponding author : E-mail addresses : saifiraq38@uomosul.edu.iq.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.18081/MJAES/2021-11/299 -313.

challenges, the researchers recommends that efforts should be intensified in banks to make (IFRS9) application successful.

Key words: International Financial Reporting Standard (IFRS9), Libyan banks, Iraqi banks, Application Possibility (IFRS9), Application Challenges (IFRS9) , Constraint organizational culture.

المقدمة

تعتبر المصارف من الوحدات الاقتصادية المهمة في اقتصاد أي دولة في العالم، لما لها من دور كبير في خدمة الافراد والمؤسسات سواء الحكومية أو الخاصة منها، اذ يهتم أصحاب المصالح بسلامة المعلومات الخاصة التي تتعلق بهذه المصارف من قدرتها على تحقيق التدفق النقدي والملاءمة والمخاطر التي تتعلق بالموجودات والمطلوبات.

وبذلك فان التقارير المالية التي تفصح عنها هذه المصارف تعتبر أهم مصدر لأصحاب المصالح في تحديد نقاط القوة والضعف التي يتمتع بها المصرف وكذلك القابلية على المقارنة بين المصارف من حيث تقييم المركز المالي ومدى قدرة المصرف على تحقيق السيولة لمواجهة المخاطر المتحملة.

وعليه أصبحت الحاجة ملحة إلى معايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Standards) (IFRS) في ظل الاقتصاد العالمي وعولمة أسواق رأس المال وتطور تكنولوجيا المعلومات المتسارع ونشر التقارير المالية على شبكة الأنترنت. بدء مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ عام (٢٠٠١ م) بتطوير مجموعة موحدة ذات جودة عالية ومقبولة دولياً من معايير التقارير المالية باعتبارها أحد الضوابط لإنتاج معلومات ذات شفافية ومتكاملة لتعكس بوضوح الوضع الحقيقي للوحدة الاقتصادية بهدف حماية أصحاب المصالح من ناحية وإعلام الأسواق المالية من ناحية أُخرى (أحمد، ٢٠١٣: 194).

ومن ضمن هذه المعايير معيار الإبلاغ المالي الدولي (International Financial Reporting Standard 9) (IFRS9)، الخاص بالتصنيف والقياس للأدوات المالية كبديل للمعيار الدولي (IAS39) (International Accounting Standard 39)؛ والذي هو محور اهتمامنا في هذا البحث للتعرف على الإمكانات المتوافرة للمصارف الليبية والعراقية والتحديات والتي تواجهها في تطبيق هذا المعيار، وللمعيار (IFRS9) دور في تعزيز فهم المستخدمين، وقدرتهم على استيعاب عملية إعداد التقارير المالية للأدوات المالية، من خلال تخفيض عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض القيمة الواحدة بديلاً لمناهج القيم المختلفة ذات التصنيف المتعدد في المعيار الدولي (IAS39).

مشكلة البحث

تعتبر عمليات قياس الأدوات المالية في مصارف الدول المختلفة بالإطار المفاهيمي المحاسبي المطبق من قبل تلك الدول، إذ أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تشهد تطورات عديدة من خلال إصدار معايير جديدة، أو استبدال بعض المعايير الحالية وتعديلها، كاستبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الى معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وبسبب غياب آليات واضحة لقياس آثار تطبيق مثل هذه المعايير الجديدة على القوائم المالية للمصارف الليبية والعراقية. فإن مشكلة البحث تتجسد في دراسة مدى قدرة المصارف الليبية والعراقية على تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9)، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي:

هل لدى المصارف الليبية والعراقية القدرة على تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) وما هي التحديات التي تقف امام ذلك التطبيق؟

وينبثق من السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

1. ماهي متطلبات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) ؟
2. هل توجد معوقات تحول دون قدرة المصارف الليبية والعراقية العاملة من تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9)؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة الى التعرف على إمكانات التي تمتلكها المصارف الليبية والعراقية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي (IFRS9) والتحديات التي تواجهها، ويتضمن هذا الهدف مجموعة فرعية من الأهداف تشتمل على ما يلي:

1. عرض أبرز الاختلافات بين المعيار القديم (IAS39) والمعيار الجديد (IFRS9)
2. تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) على القطاع المصرفي.
3. امكانات تطبيق معيار (IFRS9) في المصارف العراقية والليبية.
4. التحديات التي تواجه المصارف بخصوص تطبيق المعيار الدولي (IFRS9).

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث في كونه يبحث في معرفة إمكانات التي يمكن توافرها في المصارف الليبية والعراقية لتطبيق معيار التقرير المالية الدولي (IFRS9) والتحديات التي تواجهها، حيث وجد تبني وتطبيق هذا المعيار اهتماماً كبيراً من قبل الأكاديميين والباحثين المهتمين على حد سواء، كما سيساعد إدارة المصارف على تحسين جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، وتوفير المعلومات الكافية لمستخدميها، وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية.

فروض البحث

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها صيغت الفرضيات الرئيسة الاتية: -

(H1) فرضية الرئيسة الأولى: هناك فروق ذات دلالة معنوية لدى المصارف عينة البحث حول امكانات تطبيق (IFRS9) ككل ولأبعاد تلك الإمكانات.

(H2) فرضية الرئيسة الثانية: هناك فروق ذات دلالة معنوية لدى المصارف عينة البحث حول تحديات تطبيق (IFRS9) ككل ولأبعاد تلك التحديات

(H3) فرضية الرئيسة الثالثة: تختلف امكانات تطبيق (IFRS9) ككل ولأبعاد تلك الإمكانات باختلاف البلد عينة البحث.

(H4) فرضية الرئيسة الرابعة: تختلف تحديات تطبيق (IFRS9) ككل ولأبعاد تلك التحديات باختلاف البلد عينة البحث.

(H5) فرضية الرئيسة الخامسة: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين إمكانية تطبيق (IFRS9) والتحديات التي تواجه ذلك التطبيق.

منهج البحث

تحقيقا لأهداف البحث ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق لمعالجة مشكلة البحث، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على فحص بعض الدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي، وتحليل ما توصلت إليه في محاولة لتفسير الجوانب المختلفة لمشكلة البحث والمنهج الاستنباطي لاختبار فروض البحث.

حدود البحث

تمثلت حدود البحث في الحدود التالية:

1. الحدود البشرية: اقتصرت على المحاسبين العاملين بالأقسام المالية في المصارف الليبية والعراقية المختارة كعينة.
2. الحدود المكانية: اشتملت على المصارف الليبية والعراقية.
3. الحدود الزمنية: الفترة التي استغرقها إعداد هذه البحث عام 2020.
4. الحدود العلمية: إمكانات وتحديات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في المصارف العراقية والليبية

الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات موضوع تبني المعيار الدولي (IFRS9) في بيئات عالمية متنوعة (Alhaija,2012) (Huian،2012) (Ghasmi, 2016) (تومان، 2018)(الحسون والقيسي، 2018) اذ كان هناك تباين في نتائج تلك الدراسات حول إمكانات التبني وكذلك التحديات التي تحول دون ذلك التبني فهدفت دراسة (Alhaija, 2012) الى تقييم قدرة المحاسبين في البنوك الأردنية على تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) على الأنشطة المالية. حيث ركزت الدراسة على قياس الأصول والمطلوبات المالية، ومحاسبة التحوط، ومفهوم التدني، والتأمين والإيجار التمويلي ضمن هذا المعيار، وطريقة تعامل المحاسبين مع هذه المواضيع. واعتمدت الدراسة على قائمة الاستبيان لاستيفاء البيانات من المحاسبين الماليين في البنوك الأردنية، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تمتلك محاسبين لديهم المعرفة والدراية الملائمة لمتطلبات المعيار (IFRS9)، مما يدل على قدرتها للتحول لتطبيق المعيار (IFRS9).

في حين هدفت دراسة (Huian،2012: 28) إلى تحليل نقدي للقواعد الجديدة والمفاهيم والمبادئ المتعلقة بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) وبيان التحديات المحتملة لتطبيق المعيار، اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي لكل من معيار المحاسبة الدولي (IAS39) ومعيار التقرير المالي (IFRS9) وبيان الفروقات بينها، وبيان أثر كل منهما على القوائم المالية، وإجراء تحليل نقدي لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي (IFRS9) باستخدام تحليل SWOT Analysis، توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) هو مجرد بداية لعملية استبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS39) لكنها أثارت اهتمام العديد من المؤيدين والمعارضين، وأن، مؤيدي معيار التقرير المالي (IFRS9) يشيرون إلى أهمية الانخفاض في التعقيد الذي تحقق في محاسبة الأصول المالية عن طريق تقليصها إلى فئتين فقط للقياس، وأن المعيار (IFRS9) يوفر تحسينات جديدة في نموذج الأعمال للمنشأة في إدارة الأصول المالية.

وقد هدفت دراسة (Ghasmi, 2016: 23) إلى مناقشة التغييرات التي تم إدخالها أثناء عملية إعادة إصدار النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9)، الأدوات المالية، في ٢٤يوليو ٢٠١٤، وتقدم ملخصًا لهذا المعيار

والجوانب المحاسبية الضرورية للأدوات المالية، التصنيف والقياس، انخفاض القيمة، محاسبة التحوط. وبينت الدراسة أنه يمكن أن يؤثر معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) على كل من قطاع الخدمات المالية وغير المالية نتيجةً لاحتواء جميع الميزانيات على أداة مالية واحدة أو أداة مالية معاكسة. ويعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) مهما للعديد من الشركات المختلفة ولكنه تأثيره الأكبر سيكون على المؤسسات المالية. ولا سيما المصارف، نتيجة للتصنيف الجديد وقياس الاحتياجات التي قد تحتاج إلى تقييم هام لتصنيف الموجودات النقدية، وإن التغيير الأهم سيكون في طريقة محاسبة المؤسسات المالية لخسائر القروض. واستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) نموذج خسائر القروض المتكبدة في معيار المحاسبة الدولي (IAS39) بنموذج خسائر القروض المتوقعة. وسيؤدي النموذج الجديد على الأرجح إلى مخصصات أكبر لخسائر القروض من قبل المؤسسات المالية وسيوفر للمستثمرين معلومات مفيدة حول التغييرات في التعرض للمخاطر الائتمانية.

وهدفت دراسة (تومان، 2018: 108) إلى تحديد أهم المتطلبات الفنية واللوجستية لتطبيق المعيار الدولي (IFRS9) ودراسة أثر تطبيق المعيار الدولي (IFRS9) في التأريخ المحدد للتطبيق والتعرف على أهم التحديات التي تواجه بيئة العمل العراقية لتطبيق المعيار الدولي (IFRS9)، للوصول إلى أهم الخطوات وإجراءات الواجب تنفيذها لتهيئة بيئة العمل العراقية لتطبيق المعيار الدولي (IFRS9)، وخلصت الدراسة إلى إن المعيار الدولي (IFRS9) يستند على منهج جديد في قياس مخصص مخاطر الائتمان هو منهج الخسائر المتوقعة (الاعتراف المبكر) كبديل عن منهج الخسائر المتكبدة. ويعتمد تطبيق المعيار الجديد في قدرة المصارف على تبني تقديرات متينة للخسائر المتوقعة عندما تحدث تغيرات جوهرية في مخاطر الائتمان، وهذا يزيد من تعقيد وزيادة مستوى الحكم بشكل كبير. كما أن بيئة العمل العراقية غير مهيأة في الوقت الحالي لتطبيق المعيار الجديد نظراً لمتطلبات التطبيق التي تستوجب توافر أنظمة وأدوات قياس، قواعد بيانات متكاملة عن التوقعات المستقبلية لتحديد مخاطر الائتمان، تثقيف وتدريب الجهات ذات العلاقة بالتطبيق.

كما هدفت دراسة (الحسون والقيسي، 2018: 82) إلى تحديد الاختلافات بين معيار المحاسبة الدولي (IAS39) ومعيار التقارير المالية الدولي (IFRS9)، وبيان التحديات التي ستجابه تطبيق المعيار في البيئة المصرفية العراقية مع تحديد حجم المشكلة في هذا المجال. وأعتمد في البحث المنهج الاستقرائي من خلال الدراسة المقارنة لكلا المعيارين، وبيان الاختلافات الجوهرية بينهما، والتحديات في التطبيق، وقد خلص البحث إلى أن المعيار (IFRS9) انطوى على تغيرات دراماتيكية كبيرة ستكون لها آثار عديدة تنعكس على سهولة التطبيق رغم زيادة مساحة الاجتهاد وعلى تغير القيم التي تظهر في البيانات المالية نتيجة تطبيق مناهج جديدة في، قياس أدوات المالية ونتيجة تطبيق أسس جديدة في قياس الاضمحلال على تلك الأدوات باستخدام أسلوب خسائر الائتمان المتوقعة يضاف إلى ذلك التغير في المفاهيم المعتمدة لمحاسبة التحوط. وعن حجم المشكلة التي ستواجه المصارف العراقية فإن البحث خلص إلى التخفيف من حدة المشكلة استنادا إلى تحليل العناصر المكونة لمحفظة الموجودات المالية للمصارف والذي أظهر عدم وجود تنوع كبير في أنواع أدوات المالية القائمة وعدم تعامل المصارف بالمشتقات المالية. وقد أوصى البحث بعدد من التوصيات لمجابهة التحديات على المستويات المنهجية والفنية والمحاسبية والاستراتيجية إضافة إلى إصدار دليل إرشادي حول المعيار والاستعداد المبكر للتطبيق وتوفير التدريب الملائم للمحاسبين والمدققين.

- **واقع التطبيق لمعيار (IFRS9) بين الإمكانات والتحديات في المصارف**

تمثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية عالية الجودة، وقابلة للفهم وللتطبيق وتلبي المطالب لوجود شفافية وقابلية للمقارنة في أسواق رأس المال العالمية، لذلك فإن غياب المعايير الدولية (IFRS) سوف يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة، وإعداد تقارير مالية كيفية (حسب الرغبة)، واختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للوحدات الاقتصادية المختلفة وصعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين (العرود، 2012: 186-187).

وتعد المحاسبة عن الأدوات المالية من أكثر المواضيع التي تناولتها الأدبيات المحاسبية فالأدوات المالية من العناصر الرئيسية في قائمة الميزانية للعديد من المنشآت، والتي تمثل كل من الأصول المالية والالتزامات وأدوات حقوق الملكية ولها خصوصية باعتبارها أداة استثمارية، وهناك إقبال متزايد من منشآت الأعمال المختلفة على الاستثمار في الأسهم والسندات والمشتقات المالية وتحت ضغط العديد من الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية الدولية (خاصة مجموعة العشرين G20) وكذلك تأثير مفرزات الأزمة المالية العالمية 2008، واستخدام الأدوات المالية بمختلف أنواعها من الوحدات الاقتصادية يشكل تحدياً كبيرا أمام المحاسبين وواضعي المعايير المحاسبية حول كيفية المحاسبة عن هذه الأدوات في التقارير المالية، وخصوصاً في مواضيع الاعتراف، القياس، والإفصاح لصعوبتها، وجاء معيار التقارير المالية الدولية (IFRS9) والمتعلق بالأدوات المالية ليعوض معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية (الاعتراف والقياس) لما شاب هذا المعيار من تعقيدات عجزت الكثير من المحاسبات المحلية على فهمها وتطبيقها في

الواقع مما ألزم مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) التفكير في معيار جديد يتمتع بالسهولة والبساطة (شوقي، 2017: 103). والذي يعد محور بحثنا للوقوف على الإمكانات التي يمكن توافرها في المصارف الليبية والعراقية لتطبيق معيار الـ (IFRS9) والتحديات التي قد تواجهها في تطبيقه.

ولتحقيق اهداف البحث لا بد من التطرق الى ما يلي:

1. الإطار النظري للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في تموز/ يوليو عام 2014 الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) والمتعلّق بالأدوات المالية والمخصصات المالية ليحل هذا المعيار بدل معيار المحاسبة الدولي (IAS39) المتعلق بالأدوات المالية من حيث الإثبات والقياس.

ويقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس ومحاسبة التحوط والاندثار والمعيار الدولي الجديد ليكون حيز التنفيذ في أغلب الدول الأوربية في العام (2018) مع السماح بالتطبيق المبكر، حيث اتضح أن أحد أسباب طول فترة الأزمة هو تأخر الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان الاعتراف بالخسائر يتم حين تحققها، أما المعيار(IFRS9) فإنه يتطلب احتساب مخصصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم الدفع من جانب المقترض (محمود وحسين، 17:2020)؛ (Gornjak,2017: 115).

وتكمن أهمية تطبيق المعيار الدولي (IFRS9) بأنه يؤثر تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض ويزيد ثقة المودعين في المصارف من جهة لأنه يوفر ضمانات وحماية أكبر من السابق لأموال الزبائن. ومن ناحية القروض فإن المعيار يؤدي إلى دراسة سليمة للملاءة الائتمانية للزبائن وهذا ما يوفر حماية أكبر للمصارف من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف، كما أن تطبيق هذا المعيار سيكون له أثر كبير على إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات الائتمانية وانعكاساتها على الميزانية الختامية للمصارف.

ويسهم المعيار في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف وهذا بدوره يتطلب وجود إجراءات حوكمة سليمة لدى المصرف لضمان تحقيق التطبيق السليم للمعيار؛ والجدير بالذكر أن العديد من المصارف حول العالم مازالت تواجه تحديات كبيرة في تطبيق المعيار أعلاه والسبب يعود إلى جوانب اساسية في عمل تلك المصارف والتي يعالجها المعيار ويعالج تأثيراتها المباشرة على القوائم المالية للمصرف، وينقسم المعيار (IFRS9) إلى ثلاثة أقسام مهمة هي (إعادة تقيم الأدوات المالية، احتساب خسائر الائتمان المستقبلية، إدارة المخاطر والتحوط (بشار، 2018: 3).

وهناك العديد من المزايا تنتج عن تطبيق المعيار (IFRS9) ومنها (Gornjak, 2017: 118):

- معالجة القضايا الناشئة عن الأزمة المالية.
- تقليل تعقيدات التصنيف والقياس.
- الإفصاح الشامل بسبب تغييرات في نموذج الأعمال.
- تبسيط قواعد قياس المشتقات المالية.
- التركيز على المساهمين.
- الكشف عن الخسائر بشكل صحيح.
- الوصول بشكل أفضل إلى الاستثمار الرأسمالي الأجنبي.

وعليه فان المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) يهدف الى وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية لعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية، مما سياهم في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها.

2. أبرز الاختلافات بين المعيار القديم (IAS39) والمعيار (IFRS9)

على الرغم من كون المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9)قام على أساس المعيار الدولي (IAS39)، الان هناك اختلاف واضح بين المعيارين بسبب التعديلات الإضافية والجوهرية الكبيرة، حيث يعتمد المعيار الدولي (IFRS9) المعلومات المحاسبية على أساس المبادئ، في حين يستند معيار المحاسبة الدولي (IAS39) على قواعد محددة، على الرغم كون هذه القواعد تسمح لصناع القرار باتخاذ قرارات أكثر استقراراً وتوقعاً في البيئات غير مستقرة، وأن المعايير القائمة على نهج المبادئ تواجه انتقادات بسبب الافتقار الى التوجيه التشغيلي لها. الا ان بدون الأخذ بالمعايير القائمة على المبادئ، فلم تعد المقارنة بين الوحدات الاقتصادية ممكنة، كون المعايير تتطلب من المنظمات تحديد الافتراضات والأحكام التي يتم تأكيدها والتحقق منها من قبل المنظمين والمدققين.

وفي عام (2012) خلص (Huain) الى أن معيار المحاسبة الدولي (IAS39) هو أحد الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية في عام (2008)، وبالتالي فإن (G20)، ولجنة مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية في الاتحاد الأوروبي (ECOFIN) The Economic and Financial Affairs Council اقترحوا تحسين مستوى الأدوات المالية بهدف زيادة الاستقرار المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار (Gornjak, 2017: 116):

- تعقيد المعيار الحالي للأدوات المالية.
- مدى خضوع الأداة المالية للقيمة العادلة.
- إجراء الاعتراف وقياس الأدوات المالية.

وجاء المعيار (IFRS9) لتبسيط المعيار (IAS39) ومعالجة الثغرات الموجودة فيه. وفيما يلي أبرز الاختلافات بين المعيارين (Ghasmi,2016) (الحسون والقيسي، 2018: 89):

- المعيار (IFRS9) أكثر انسجاما من حيث صياغته مع المبادئ التي يتكون منها الإطار النظري للمحاسبة المالية بينما المعيار (IAS39) يركز على قواعد وتفاصيل التطبيق بصورة أكبر.
- المعيار (IAS39) كان مقتصرا على المصارف والمؤسسات المالية المشابهة، بينما يمتد نطاق المعيار (IFRS9) ليشمل المنشآت كافة، بما فيها الصناعية مثلا، مع شموله بشكل خاص للشركات التأمين.
- ركز هدف المعيار (IFRS9) على تأسيس مبادئ التقرير المالي للأصول المالية والالتزامات المالية التي يترتب عليها تقديم معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية، بينما كان هدف معيار المحاسبة الدولي (IAS39) وضع أسس للاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية وكذلك بعض عقود الشراء.
- فصل المتطلبات المتعلقة بالأصول المالية عن تلك التي تتعلق بالالتزامات المالية.
- المعيار (IFRS9) يحتاج إلى مزيد من الاجتهادات والخبرة والأحكام والتقديرات من جانب الإدارة والمحاسبين بخلاف المعيار (IAS39).
- يتطلب المعيار بيانات تفصيلية أكثر من المنشأة لأغراض التطبيق.
- ربط المعيار بين تطبيق الأدوات المالية وطرق قياسها.
- رغم التبسيط الملحوظ في المعيار (IFRS9) إلا أنه ما زال يحتاج إلى دليل تفصيلي لتسهيل الفهم والتطبيق.
- استخدم المعيار (IFRS9) طريقتين للقياس المحاسبي وهي طريقة القيمة العادلة وطريقة التكلفة المستنفذة.

3. تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) على القطاع المصرفي

يعد صدور المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) خطوة هامة من قبل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية سعياً لتجنب تكرار الأحداث التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن دعم الاستقرار في القطاع المصرفي العالمي، إذ سيؤثر المعيار المالي الجديد في إحداث تعديلات تفصيلية ستتجاوز المصارف والتي ستؤدي في مجملها إلى تغيير في كيفية تفاعل القطاعات مع بعضها البعض ويفرض المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) تغييرات على ثلاثة نطاقات مقترنة بتداعيات شديدة على المؤسسات المالية، هذه التغييرات تشمل تصنيف وقياس الأصول المالية؛ وإدخال إطار جديد لتدني الخسائر المتوقعة؛ وتعديل نماذج محاسبة التحوط لتتوافق بشكل أفضل مع فعاليات إدارة المخاطر (محمد وحامد، 2017: 10).

ويتفاوت تأثير تطبيق هذا المعيار حسب طبيعة الوحدات الاقتصادية، ومن أهم الآثار والتحديات التي يتأثر بها قطاع المصارف هو في مجال الائتمان، حيث تؤثر المتغيرات الجديدة التي أحدثها المعيار بصورة كبيرة على طريقة إثبات خسائر الائتمان بالمركز المالي وحساب الأرباح والخسائر، اذ يقدم المعيار (IFRS9) مدخلا جديا يعتمد على التوقعات المستقبلية، وتحديد الخسائر المستقبلية وينعكس الأثر الرئيسي على المصارف في ضرورة الاعتراف بالخسائر المتوقعة للمنتجات والأدوات المالية وتحديد مستويات تصنيف الأصول المالية، لذلك تحتاج المصارف الى تحديث طرق القياس المحاسبي عند تاريخ إعداد كل تقرير مالي، ليعكس التقرير التغيرات التي حدثت على نوعية الائتمان والتمويل، مما يؤثر بشكل كبير على نوعية التقدير الكمي وكمية البيانات التي سيتم الاحتياج لها لأغراض التقدير (Chan, 2010:18).

وكما يتطلب المعيار (IFRS9) من المصارف الاعتراف بالخسائر المتوقعة عن الالتزامات غير المسحوبة بما في ذلك التسهيلات القابلة للإلغاء والتي تم الالتزام بها، ويجب أن تعكس تلك التقديرات ميل العملاء نحو التعثر وقدرة المصارف على إدارة مشكلة التعثر. وعند تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة يحتاج المصرف للنظر إلى مجموعة من المعلومات ذات الصلة أهمها (Tong, 2014:6):

- الأحداث الماضية كخبرة التاريخية السابقة في تقدير خسائر الأدوات المالية المشابهة.
- الظروف والأحداث الحالية.
- التوقعات التي تؤثر على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصول المالية.

4. إمكانية تطبيق معيار (IFRS9) في المصارف العراقية والليبية

وقد تتمثل إمكانية تطبيق المعيار من وجهت نظر الباحثين من خلال توافر ما يلي:

أ. **توافر الموارد البشرية:** وذلك بتوافر المورد البشري الكفئ من حيث المهارة والمعرفة اذ ينعكس بصورة أساسية في هذا المضمار بالإمكانات المعرفية لدى المحاسبين العاملين في المصرف بماهية معايير التقارير المالية الدولية وعلى وجه الخصوص القواعد النظرية والتطبيقية لمعيار الأدوات المالية (IFRS9) وقد تتمثل هذه المعرفة في كيفية قياس القيمة العادلة وفق مستوياتها المختلفة ومعرفة أسس قياس الخسائر الائتمانية وفق ذلك المعيار.

ب. **توافر الموارد الفنية:** وذلك عن طريق مدى المشاركة في دورات التدريبة لاهم المستجدات في بيئة المعايير المحاسبية المحلية والدولية في المصارف، وكذلك مشاركة المحاسبين في دورات التعليم المستمر فيما يخص معايير (IFRS)،

وتعزيز مشاركة المعرفة بين المحاسبين في المصرف فيما يخص معايير (IFRS9).

ج- **توافر الموارد التقنية:** ولتحقيق هذا الامر على المصرف القيام بالتنظيم المحاسبي وفق نظم محاسبية الكترونية في المصرف، ومشاركة البيانات ضمن قاعدة بيانات موحدة على مستوى المصرف، توافر برامج الكترونية محدثة باستمرار لإدارة البيانات.

د- **الضغوط الخارجية:** تنتج الضغوط الخارجية من وجود مطالبات من البنك المركزي او جهة حكومية أخرى في الدولة للتبني الالزامي لمعيار (IFRS9)، والسعي لمواكبة المصارف المنافسة في التعاملات المالية العالمية وفق مستجدات معالجات معيار (IFRS9)، وكذلك الاستجابة إلى المتطلبات المحلية والعلمية لسوق راس المال في توفير أسس القياس والافصاح المحاسبي وفق أسس معيار (IFRS9).

5. **التحديات (المعوقات) التي تواجه المصارف بخصوص تطبيق المعيار الدولي (IFRS9).**

تتعلق التحديات الصعوبات التي توجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بمدى ملاءمة البيئة الاقتصادية، والنظم القانونية، وفعالية الهيئات المهنية، وجودة التعليم بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة، بجانب مشاكل اللغة ونقص المتخصصين والفنيين المؤهلين على تنفيذ تلك المعايير، وارتفاع تكلفة التطبيق، وتزداد حدة تلك الصعوبات في الدول النامية، نتيجة وجود اختلافات بين تلك الدول بسبب بيئة أعمالها (Alagiah & Lok, 2013: 3).

كما يواجه تطبيق المعيار الدولي (IFRS9) عدة تحديات، وذلك للتدرج الذي مر به المعيار وفق مراحل متعددة من السنوات ابتداء من حزيران 2009، انتهاء بالاستبدال الكامل في 2014 أهمها (Beerbaum, 2015:3):

- حاجة الوحدات الاقتصادية إلى تقييم الأدوات المالية التي ستتأثر ببدائل القياس وفقاً للمعيار (IFRS9) وبموجب ذلك لابد من إجراء التعديلات على الأنظمة المحاسبية بتلك الوحدات.
- الأدوات المالية المعاد تصنيفها في فترة سابقة وفقاً للمعيار(IAS39) تحتاج مرة أخرى لإعادة تصنيفها وفقا لمبدأ القيمة العادلة استناداً للمعيار(IFRS9) حيث يعتمد على نماذج الأعمال.
- تطبيق المعيار الدولي (IFRS9) يتطلب إعادة تصنيف الموجودات المالية التي أعدت وفقاً لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى إعدادها استناداً لمبدأ التكلفة المطفأة.

وعليه يرى الباحثان ان من اهم التحديات التي قد تواجه المصارف لتطبيق المعيار الدولي (IFRS9) ما يلي:

- ✓ قيد التكلفة: وذلك بسبب تحمل المصارف الى نفقات إضافية تحتاجها لتطوير وتدريب الملاك الوظيفية لديها، وكذلك تحمل نفقات تنتج عن تغيير النظم والإجراءات المالية والالكترونية الضرورية لتطبيق المعيار الدولي (IFRS9).
- ✓ قيد المرونة: وذلك الذي ينتج عن عدم امتلاك الملاك الوظيفي للخبرات الكافية والاساسية عن المعايير الدولية، وصعوبة إعادة هيكلة النظم المالية والالكترونية لأجل ان تتوافق مع المتطلبات والإجراءات الخاصة بالمعيار (IFRS9).
- ✓ قيد الثقافة التنظيمية: الذي ينتج عن عدم قناعة الملاك الوظيفي بالتغيرات التي تحصل في إجراءات النظم المحاسبية وفق المعيار (IFRS9)، وكذلك عن عدم توفر الدعم الحقيقي والكافي من قبل الإدارة العليا لتطبيق المعيار (IFRS9).
- ✓ قيد توافر السوق النشطة: يحتاج تطبيق المعيار (IFRS9) الى سوق للأوراق المالية يتعامل بصورة واسعة بالمشتقات المالية، وكذلك الى توافر الكثير من أنواع الأدوات والمشتقات المالية في السوق المحلية لدول المصارف التي تطبق المعيار (IFRS9).
- ✓ قيد توافر افراد ذوي خبرة بمعيار (IFRS9): يحتاج تطبيق المعيار (IFRS9) الى توافر الخبرات لدى خريجي الدراسة الاكاديمية، وللخبرات المهنية فيما يخص إجراءات وممارسات تطبيق المعيار (IFRS9).

6. **الحلول التي قد تعمل على تحسين قدرة المصارف على تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS9) حسب بعض الدراسات السابقة.**

اتهمت المحاسبة بشكل مباشر وغير مباشر في تفاقم الأزمات المالية، ولتصحيح إخفاق المحاسبة في القيام بدورها ومسايرة التطور الحاصل في عالم الأعمال شهدت عملية إعداد معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية نقاش كبير لدى مختلف المستويات وأصحاب المصالح والمنظمات الدولية والإقليمية والباحثين وقد توصل عدد من الباحثين من بينهم (يونس، 2018: 71) (بالقاسم وحسين، 2015: 62) (أبو عجيلة والصيد، 2014: 29) الى بعض الحلول التي تحسن من قدرة المصارف على تطبيق المعيار (IFRS9) وكما يلي:

- أنشاء جهة تشريع محاسبي يناط بها عملية تفسير وتبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.
- تبني أنظمة محاسبية محوسبة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.
- إعادة هيكلة أنظمة السوق المالي بشكل يلزم بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية
- إقامة الندوات والمؤتمرات وعقد ورش العمل والاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة بهدف تطوير كفاءة معدي القوائم المالية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية.

- توفر لدى القسم المالي القدرة والقابلية على تحديث النظام المالي وفق معايير التقارير المالية الدولية.
- زيادة اهتمام أساتذة الجامعات وتحديدا قسم المحاسبة بتضمين المقررات المحاسبية في الجامعات معايير التقارير المالية الدولية وإعداد بحوث تتعلق بالمعايير الدولية التي تزيد من فرص تطبيقها.
- دخول الشركات بشراكات استراتيجية مع شركات أجنبية مطبقة لمعايير التقارير المالية الدولية.

- **مجتمع وعينة البحث**

المجتمع تمثل بكل من افراد المحاسبين والمدققين العاملين بالمصارف العراقية والليبية، وقد تم اعتماد التوزيع الالكتروني لاستمارة الاستبيان ليتمثل المسترد منها عينة للبحث الحالي، اذ بلغت 185 استمارة صالحة للتحليل من ثمان مصارف عرقية (مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف بابل، مصرف بغداد، مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار) وست مصارف ليبية (مصرف الوحدة، مصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري، مصرف شمال افريقيا، مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الآمان).

- **وصف أداة البحث وقياس المتغيرات**

تضمنت استمارة الاستبيان مجموعةً من العبارات لقياس محوري البحث الاثنين، الأول مؤشرات إمكانية تطبيق (IFRS9) والثاني تحديات تطبيق (IFRS9)، ويظهر الجدول (2) ارقام العبارات الخاصة بمتغيرات البحث ضمن استمارة الاستبيان.

الجدول (2): متغيرات البحث وأرقام العبارات في استمارة الاستبيان

متغيرات البحث		الأبعاد	العدد	التسلسل
مستقل	مؤشرات إمكانية تطبيق (IFRS9)	توافر الموارد البشرية	3	3-1
		توافر الموارد الفنية	3	6-4
		توفر الموارد التقنية	3	9-7
		الضغوط الخارجية	3	12-10
		الاجمالي	12	12-1
تابع	تحديات تطبيق (IFRS9)	قيد التكلفة	2	14-13
		قيد المرونة	2	16-15
		قيد الثقافة التنظيمية	2	18-17
		قيد توافر السوق النشطة	2	20-19
		قيد توافر افراد ذوي خبرة بمعيار ((IFRS9))	2	22-20
		الاجمالي	22	22-13

وقد تم قياس المتغير الأول للبحث والمتمثل بمحور **مؤشرات** إمكانية تطبيق (IFRS9) من خلال أربعة ابعاد، في حين تم قياس المتغير الثاني المتمثل بمحور تحديات تطبيق (IFRS9) من خلال خمسة أبعاد.

وقد تم توزيع استمارة الاستبيان على المحاسبين والاداريين في المصارف عينة البحث وتمثلت سمات وخصائص هؤلاء الافراد كما هو موضح في الجدول (3) اذ بلغ عدد الافراد الحاصلين على شهادات تعادل البكالوريوس ما يقارب (77%) كما ان هناك (21%) من افراد حاصلين على شهادات ما فوق البكالوريوس وهذا بدوره يدعم مجال الادراك والمعرفة لدى العينة لمفاهيم ومتغيرات البحث ومن ثم ادراكهم للعبارات المتضمنة لاستمارات الاستبيان، اما من حيث سنوات الخبرة فانه ما يقارب (47%) من العينة لهم خبرة تتجاوز 11 سنة في حين ان 10% فقط من العينة يمتلكون خبرة اقل من 5 سنوات وهذا يؤكد جانب المعرفة المهنية ومهارات الممارسة لدى العينة، كما ان عدد الدورات التدريبية التي شارك بها افراد العينة بما يخص معايير (IFRS) ما يقارب (58%) لديهم على الأقل دورة واحدة ضمن هذا المضمار، وغلب تخصص المحاسبة بنسبة (54%) أي (99) فرد من اجمالي العينة البالغ (185) فرد، في حين ان هناك (34%) في تخصصات مالية وإدارية، (12%) فقط تخصصات أخرى، كما ان العينة غطت ما يقارب (43%) من افرادها في العراق و (57%) في ليبيا، وظهر الجدول (4) تفاصيل المصارف عينة البحث حسب الدولة.

الجدول (3) خصائص الأفراد المبحوثين

المؤهل العلمي							
قبل البكالوريوس		بكالوريوس		دبلوم عالي		ماجستير		دكتوراه	
4	%2	142	%77	14	%8	19	%10	6	%3
سنوات الخبرة							
1-5سنوات		6-10سنوات		11-15سنة		16 – فأكثر	
19	%10	80	%43	50	%27	36	%20		
الدورات التدريبية							
صفر دورة		دورة واحدة		دورتان		ثلاث دورات فاكثر	
77	%42	86	%47	18	%10	4	%2		
التخصص							
محاسبة		مالية ومصرفية		إدارة اعمال		اخرى	
99	%54	35	%19	29	%15	22	%12		
الدولة							
العراق				ليبيا			
80		%43		105		%57			

الجدول (4) المصارف عينة البحث

الدولة	اسم المصرف	التكرار	النسبة
العراق	الشرق الاوسط	10	5.4
	الخليج التجاري	17	9.2
	بابل	12	6.5
	بغداد	8	4.3
	جيهان للاستثمار	8	4.3
	الموصل للتنمية	10	5.4
	اشور	6	3.2
	الشمال للتمويل	9	4.9
	الوحدة	15	8.1
	التجاري الوطني	26	14.1
	الصحاري	14	7.6
ليبيا	شمال افريقيا	17	9.2
	الجمهورية	9	4.9
	التجارة والتنمية	16	8.6
	الأمان	8	4,3

أحد عشر: اختبار صدق وثبات أداة البحث

بعد التصميم المبدئي لاستمارة الاستبيان تم إجراء اختبار الصدق والثبات عليها كما يلي:

1. صدق المقياس

وتم قياس صدق المقياس باعتماد الصدق الذاتي إذ تم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، حيث يظهر الجدول (5) ان القيمة تراوحت ما بين (0,917 - 0,957)، وهي قيمة عالية والتي تعكس التمثيل المقبول لمفردات الاستبانة.

2. ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة الاستقرار في نتائج استمارة الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة تحت نفس الظروف

والشروط، وقد تحقق الباحث من ثبات استمارة الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول (5).

الجدول (5): قيمة معاملات الصدق والثبات لمتغيرات البحث

المتغير	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق	معامل الارتباط	معامل التصحيح	معامل التجزئة
إمكانية تطبيق (IFRS9)	0.842	0.917	0.535	0.697	0.697
تحديات تطبيق (IFRS9)	0.971	0.957	0.749	0.856	0.853

يتبين من الجدول (5) أن قيمة ألفا كرونباخ تراوحت ما بين (0.842– 0.971)، وتعد هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية. بالنسبة لمعامل الارتباط فقد اثبتت قيمتها العالية وجود ارتباط بين الابعاد الفرعية لكل متغير فكان إمكانية تطبيق (IFRS9) (0.535) ولتحديات تطبيق (IFRS9) (0.749) وهي نسبة ذات دلالة احصائية جيدة، حيث ان هذه القيم لمعاملات الارتباط خضعت لتصحيح والتعديل من خلال معامل التصحيح (Spearman-Brown) لترتفع قيمتها أذ بلغت لإمكانية تطبيق (IFRS9) (0.697)، ولتحديات تطبيق (IFRS9) (0.856) وهي نسب ذات دلالة احصائية عالية جداً، كما ان معامل التجزئة النصفية (Guttman Split-Half Coefficient) قد عزز من قوة الدلالة الاحصائية للمتغيرات وابعادها الفرعية أذ بلغ لإمكانية تطبيق (IFRS9) (0.697) ولتحديات تطبيق (IFRS9) (0.853)، لذا فإن ذلك يدل على ثبات استمارة الاستبيان في القياس وتعطي للباحثين الحق في اعتماد النتائج وتعميمها على مجتمع البحث.

اثنا عشر: التحليل الوصفي

تم إجراء تحليل وصفي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS Ver.22)، وذلك من أجل التعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية فضلاً عن معامل الاختلاف التي توضح خصائص متغيرات الدراسة وفقاً لآراء المبحوثين، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (6).

الجدول (6) نتائج التحليل الوصفي الاحصائي

ت	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف
	مؤشرات إمكانية تطبيق (IFRS9)	3.6378	0.6167	1.83	4.5	%73	0.169
1	توافر الموارد البشرية	3.4162	0.9886	1	5	%68	0.289
2	توافر الموارد الفنية	3.3838	0.8729	1	5	%68	0.258
3	توفر الموارد التقنية	4.0342	0.5207	3	5	%81	0.129
4	الضغوط الخارجية	3.7171	1.2128	1	5	%74	0.326
	مؤشرات تحديات تطبيق (IFRS9)	3.7157	0.7	2.7	5	%74	0.188
1	قيد التكلفة	4.2405	0.59	2	5	%85	0.139
2	قيد المرونة	3.3432	1.0398	1.5	5	%67	0.311
3	قيد الثقافة التنظيمية	3.2081	0.9884	1	5	%64	0.308
4	قيد توافر السوق النشطة	3.9486	0.8267	2	5	%79	0.209
5	قيد توافر افراد ذوي خبرة بمعيار (IFRS9)	3.8378	0.8506	2	5	%77	0.222

يتضح من الجدول (6) أن أعلى وسط حسابي بالنسبة لقيد التكلفة ضمن مؤشرات تحديات تطبيق معيار (IFRS9)، كما ان مؤشر قيد التكلفة حقق اعلى اهمية نسبية، في حين أدنى تشتت اظهره معامل الاختلاف كان لصالح بعد توافر الموارد التقنية ضمن مؤشرات إمكانية تطبيق معيار (IFRS9)، مما يؤكد وجود اتفاق عالٍ بين العينة على وجود إمكانات متعددة وتحديات لتطبيق معيار (IFRS9) في المصارف المبحوثة.

ثلاثة عشر: قياس التوزيع الطبيعي

من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، استند الباحثان إلى احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة حيث أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء بين (1 إلى -1)، إذ يظهر الجدول (7) أن كافة معاملات الالتواء لمتغيرات الدراسة وابعادها تقع ضمن الحدود المسوح بها، لذا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي ومن ثم يمكن استخدام أدوات واساليب التحليل الاحصائي المعلمية.

الجدول (7): قيم معامل الالتواء

ت	الأبعاد	معامل الالتواء
	إمكانية تطبيق (IFRS9)	-0.982
	تحديات تطبيق (IFRS9)	0.587

أربعة عشر: اختبار الفرضيات

تضمن البحث خمس فرضيات رئيسة وسيتم اختبارهم ضمن الفقرة الحالية كما يلي:

(H1) فرضية الرئيسة الأولى: هناك فروق ذات دلالة معنوية لدى المصارف عينة البحث حول امكانات تطبيق (IFRS9) ككل ولأبعاد تلك الإمكانات.

سيتم اختبار الفرضية الرئيسة الأولى من خلال أداة (T-test) كما هو موضح في الجدول (8)

الجدول (8) الفروقات المعنوية لإمكانية تطبيق (IFRS9) وابعادها

إمكانية تطبيق (IFRS9) وابعادها	قيمة (T)	Sig.
توافر الموارد البشرية	5.726	0.000
توافر الموارد الفنية	5.980	0.000
توفر الموارد التقنية	27.014	0.000
الضغوط الخارجية	8.042	0.000
إمكانية تطبيق (IFRS9)	14.067	0.000

بما أن (T) لها دلالة معنوي اقل من (5%) لذا تقبل الفرضية، بمعنى هناك اتفاق لدى عينة البحث حول توافر الإمكانات اللازمة لتطبيق (IFRS9) في المصارف.

(H2) فرضية الرئيسة الثانية: هناك فروق ذات دلالة معنوية لدى المصارف عينة البحث حول تحديات تطبيق (IFRS9) ككل ولأبعاد تلك التحديات

سيتم اختبار الفرضية الرئيسة الثانية من خلال أداة (T-test) كما هو موضح في الجدول (9)

الجدول (9) الفروقات المعنوية تحديات تطبيق (IFRS9) وابعادها

تحديات تطبيق (IFRS9) وابعادها	قيمة (T)	Sig.
قيد التكلفة	28.600	0.000
قيد المرونة	4.490	0.000
قيد الثقافة التنظيمية	2.864	0.005
قيد توافر السوق النشطة	15.607	0.000
قيد توافر افراد ذوي خبرة بمعيار (IFRS9)	13.397	0.000
تحديات تطبيق (IFRS9)	13.906	0.000

بما أن (T) لها دلالة معنوي اقل من (5%) لذا تقبل الفرضية الرئيسة الثانية، بمعنى هناك اتفاق لدى عينة البحث حول وجود

تحديات امام تطبيق (IFRS9) في المصارف، ويعد قيد التكلفة اهم تلك التحديات من منظور عينة البحث بدلالة القيمة المرتفعة لـ (T) اذ بلغت (28.600).

(H3) فرضية الرئيسة الثالثة: تختلف امكانات تطبيق (IFRS9) ككل ولأبعاد تلك الإمكانات باختلاف البلد عينة البحث.

اختبار هذه الفرضية تم استخدام كارسكول ولس (Kruskal-Wallis) لإظهار تباين إمكانات تطبيق (IFRS9) بين المصارف العراقية والمصارف الليبية كما موضح بالجدول (10)

الجدول (10) اختلاف إمكانات تطبيق (IFRS9) باختلاف الدولة

إمكانية تطبيق (IFRS9) وابعادها	الدولة	الوسط الحسابي الرتبي	قيمة Chi-Square	Sig.
توافر الموارد البشرية	عراق	111.36	17.461	0.000
	ليبيا	79.01		
توافر الموارد الفنية	عراق	101.94	4.067	0.044
	ليبيا	86.19		
توفر الموارد التقنية	عراق	89.83	0.575	0.448
	ليبيا	95.42		
الضغوط الخارجية	عراق	101.69	3.788	0.052
	ليبيا	86.38		
إمكانية تطبيق (IFRS9)	عراق	108.23	11.446	0.001
	ليبيا	81.40		

بما أن مربع كاي (Chi-Square) اظهر معنوية اقل من (5%) (0.001) إذن تقبل الفرضية، بمعنى تختلف إمكانات التطبيق باختلاف البلد، ويلاحظ أيضا أن المصارف العراقية كانت متفوقة على المصارف الليبية في إجمالي الإمكانات بدلالة الوسط الرتبي البالغ (108.23) للمصارف العراقية مقارنة بالوسط الرتبي البالغ (81.40) للمصارف الليبية، إذ أن المصارف العراقية كانت متفوقة في توافر الموارد البشرية، والموارد الفنية، في حين أن المصارف الليبية تفوقت بتوافر الموارد التقنية بشكل نسبي و يضعف هذه النتيجة عدم معنوية (Chi-Square) البالغة (0.448) ، كما أن الضغوط الخارجية من الحكومة والبنك المركزي كانت أكثر في المصارف العراقية مقارنة بالمصارف الليبية، لكن يضعف هذه النتيجة الخاصة بالضغوط الخارجية عدم معنوية (Chi-Square) البالغة (0.052).

(H4) فرضية الرئيسة الرابعة: تختلف تحديات تطبيق (IFRS9) ككل ولأبعاد تلك التحديات باختلاف البلد عينة البحث.

اختبار هذه الفرضية تم استخدام كارسكول ولس (Kruskal-Wallis) لإظهار تباين وجود تحديات امام تطبيق (IFRS9) بين المصارف العراقية والمصارف الليبية كما موضح بالجدول (11).

الجدول (11) اختلاف تحديات تطبيق (IFRS9) باختلاف الدولة

تحديات تطبيق (IFRS9) وابعادها	الدولة	الوسط الحسابي الرتبي	قيمة Chi-Square	Sig.
قيد التكلفة	عراق	83.61	5.155	0.023
	ليبيا	100.16		
قيد المرونة	عراق	89.96	0.468	0.494
	ليبيا	95.32		
قيد الثقافة التنظيمية	عراق	85.96	2.530	0.112
	ليبيا	98.36		
قيد توافر السوق النشطة	عراق	86.21	2.403	0,121

	ليبيا	98.18		
قيد توافر افراد ذوي خبرة بمعيار (IFRS9)	عراق	86.79	1.986	0.159
	ليبيا	97.73		
تحديات تطبيق (IFRS9)	عراق	86.72	1.951	0.162
	ليبيا	97.79		

بما أن مربع كاي (Chi-Square) اظهر معنوية أكبر من (5%) في أغلب القيود التي تحد من التطبيق (عدا قيد التكلفة) إذن ترفض الفرضية نسبياً، بمعنى لا تختلف أغلب تحديات التطبيق باختلاف البلد، ومع ذلك يمكن ملاحظة أن المصارف الليبية أكثر مواجهة لتلك التحديات مقارنة بالمصارف العراقية وبالأخص قيد التكلفة.

(H5) فرضية الرئيسة الخامسة: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين إمكانية تطبيق ((IFRS9)) والتحديات التي تواجه ذلك التطبيق.

تم اختبار الفرضية الرئيسة الخامسة باعتماد اختبار بيرسون لتحديد قوة ومعنوية العلاقة بين إمكانات تطبيق (IFRS9)، كما هو موضح بالجدول رقم (12).

الجدول (12) العلاقة بين إمكانية تطبيق (IFRS9) وتحديات ذلك التطبيق

تحديات تطبيق (IFRS9) وابعادها / إمكانية تطبيق (IFRS9) وابعادها	قيمة معامل بيرسون	Sig.
توافر الموارد البشرية	-0.143	0.053
توافر الموارد الفنية	**-0.447	0.000
توفر الموارد التقنية	0.000	0.995
الضغوط الخارجية	**-0.639	0.000
إمكانية تطبيق (IFRS9)	**-0.530	0.000

يظهر الجدول (12) ان هناك علاقة معنوية سالبة بين إمكانات التطبيق ككل والتحديات، وكان تفصيل هذه العلاقة حسب الابعاد الأربعة لتلك الإمكانات منقسمة إلى بعدين (بعد توافر الموارد الفنية وبعد الضغوط الخارجية) معنوية وبعدين (بعد توافر الموارد البشرية وبعد توافر الموارد التقنية) غير معنوية. عليه تقبل الفرضية الرئيسة الخامسة نسبياً.

الاستنتاجات والتوصيات

توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يلي:

الاستنتاجات

1. هناك مجموعة من العوامل IFRS9) على وجه الخصوص، وهذه العوامل هي (توافر الموارد البشرية، توافر الموارد الفنية، توفر الموارد التقنية، الضغوط الخارجية).
2. هناك مجموعة من التحديات تقف عائق امام تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بصورة عامة وبضمنها معيار (IFRS9) ولعل من اهم تلك التحديات هي (قيد التكلفة، قيد المرونة، قيد الثقافة التنظيمية، قيد توافر السوق النشطة، قيد توافر افراد ذوي خبرة بمعيار (IFRS9).
3. أظهرت نتائج البحث ان هناك اتفاق لدى عينة البحث سواء من المستقصى منهم في المصارف العراقية او الليبية حول إمكانية تطبيق (IFRS9) عبر توافر الابعاد الأربعة المتمثلة في (توافر الموارد البشرية، توافر الموارد الفنية، توفر الموارد التقنية، الضغوط الخارجية) وكان بعد توافر الموارد التقنية الأكثر أهمية من منظور العينة لتحقيق إمكانية التطبيق، كما أظهرت النتائج أيضا وجود توافق بين افراد العينة حول وجود تحديات تقف امام تطبيق (IFRS9) والمتمثلة بـ (قيد التكلفة، قيد المرونة، قيد الثقافة التنظيمية، قيد توافر السوق النشطة، قيد توافر افراد ذوي خبرة بمعيار (IFRS9)، وكان التحدي الأكثر أهمية امام تطبيق (IRFS9) هو قيد التكلفة سواء في المصارف العراقية او الليبية.
4. أظهرت نتائج البحث ان هناك اختلاف في إمكانية التطبيق وضمن الابعاد الأربعة لتلك الامكانية في كل من المصارف العراقية والليبية وهذا يدل على تباين توافر الإمكانات البشرية والمادية والتقنية ما بين البلدين، في حين أظهرت النتائج انه لا يوجد اختلاف من منظور افراد العينة حول التحديات التي تقف عائقاً في تطبيق التي يتطلب توافرها لتطبيق معايير (IFRS) بصورة عامة ومعيار (
5. (IFRS9) سواء في المصارف العراقية او الليبية.

6. أظهرت النتائج ان هناك علاقة معنوية سلبية بين ابعاد إمكانية تطبيق (IFRS9) والتحديات التي تقف امام ذلك التطبيق وهذا يدل ان وجود التحديات يرتبط بتراجع توافر الإمكانات البشرية والمادية والتقنية، سواء في المصارف العراقية او الليبية.

التوصيات

1. ضرورة وجود دعم لوجستي من الحكومات والبنوك المركزية في العراق وليبيا لترسيخ القواعد الأساسية وتوفير المتطلبات الازمة لإنجاح تطبيق معايير (IFRS) بصورة عامة وعلى وجه الخصوص معيار الأدوات المالية (IFRS9).
2. يمكن اجراء المزيد من الدراسات من قبل الباحثين حول إمكانية التطبيق وتحديات التطبيق لمعايير أخرى وفي قطاعات متنوعة وباعتماد أدوات اختبار مغايرة لاستمارة الاستبيان كتحليل المحتوى للتقارير المالية للشركات.

المصادر

أبو عجيلة، عماد محمد علي والصيد، أمل المبروك. (2014). "مدى إمكانية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دراسة تطبيقية داخل ليبيا". مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد، الخمس، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سوق الأحد، ليبيا ،1 – 30.

أحمد، عادل حسين ثابت. (2013). "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL والأثر على الإفصاح والشفافية وقرارات المستثمرين". مجلة الفكر المحاسبي، المجلد السابع عشر، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 167-198.

بالقاسم، أمحارب سعد سليمان وحسين، أحمد محمد سليم .(2015). "مدى قدرة الشركات النفطية الليبية العاملة في مدينة بنغازي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية". مجلة رماح للبحوث والدراسات، عدد خاص، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، ص 33-66.

بشار، احمد. (2018). أهمية تطبيق المعيار الدولي التاسع (IFRS9) ومقارنته مع المعيار المحاسبي (IAS 39)، نشرة الرافدين المصرفية. تشرين الثاني، العدد الثاني والعشرون، نشرة فصلية تصدر عن مصرف الرافدين / شعبة الأبحاث والتسويق المصرفي.

تومان، نبيل عبد الحر. (2018). "أثر تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 "الأدوات المالية" على المحافظ الائتمانية للمصارف العراقية الخاصة" " بحث تطبيقي في مصرف بغداد ش. م. خ". مجلة المحاسب القانوني، العدد الخامس-السنة الخامسة-آذار-مارس/ 2018 عدد خاص عن المؤتمر العلمي الأول للجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين، مجلة دورية تصدر عن الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين.

الحسون، عادل محمد والقيسي خالد ياسين. (2018). "المعيار (IFRS9): الأدوات المالية الاختلافات عن المعيار (IAS39)، والتحديات التي تجابه المصارف العراقية في تطبيقه". مجلة المحاسب القانوني، العدد الخامس-السنة الخامسة-آذار-مارس/ 2018 عدد خاص عن المؤتمر العلمي الأول للجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين، مجلة دورية تصدر عن الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين.

شوقي، طارق. (2017). "حاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS9 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS 133". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف – 1، الجزائر، ص102-116.

العرود، شاهر فلاح. (2012). " منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية". مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، القصيم، السعودية، ص179-220.

محمد، صلاح على أحمد، وحامد، محجوب عبد الله .(2017). "دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني (IFRS9) على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية". المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد التاسع، المجلد الأول.

محمود، صدام محمد وحسين، علي إبراهيم. (2020). "تداعيات الأزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية فيروس كورونا (COVID-19) أنموذجاً دراسة نظرية تحليلية". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 49، الجزء الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

يونس، ندى نايف. (2018). "قدرة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية". مجلة المحاسب القانوني، العدد الخامس-السنة الخامسة-آذار-مارس/ 2018 عدد خاص عن المؤتمر العلمي الأول للجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين، مجلة دورية تصدر عن الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين.

Alagiah, Ratnam & Lok, Tan Cheng. (2013). "Establishing a System of Accounting Standards: A Case Study of Macau" World Review of Business Research, Vol. 3. No. 2. PP. 14 – 24.

Alhaija, Mohammed Fawzi. (2012). "The Adoption of IFRS 9 in the Jordanian Banking Sector: Are Accountants Ready to Adopt by Understanding the Recognition and Measurement. International

Journal of Economics and Finance Studies‹. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2012418

Beerbaum, Dirk & Ahmad, Sammar. (2015). Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions. International Journal of Economics & Management Sciences, 04(09).

Chan, Stephen. (2010). "From IAS 39 to IFRS 9: More than Just a Name Chan". Partner and Head of Technical & Training‹ BDO Hong Kong‹ explains the background to a new IFRS and the key changes.

Ghasmi, Hisham Milad. (2016). "Deliberative and Comparative Study of International Financial Reporting Standards (IFRS9)", International Journal of Science Research and Technology, Volume 2 Issue2, pp. 23-32, 25th.

Gornjak, Mojca. (2017). "Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement", International Journal of Management, Knowledge and Learning, 6(1), 115–130

Huian, Maria Carmen. (2012). "Accounting for Financial Assets and Financial Liabilities According to IFRS9". Scientific Annals of the "Alexandru Ioan Cuza" University of Iaşi Economic Sciences‹ 1 (59)‹ p27-47.

Tong, Tan Liong. (2014). "A Review of the Expected Credit Loss Model of IFRS 9. Financial Instruments". Project Manager of the MASB Working Group.